

## افتتح اللقاء التشاوري لمناقشة مسودة قانون العدالة الانتقالية

## وزير الشؤون القانونية: قانون العدالة الانتقالية يحقق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي



صنعاء / سبأ

أكد وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي أن قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي يشمل كافة مكونات المجتمع اليمني يعالج آثار الصراعات التي حدثت في الماضي ويعوض المتضررين ممن عانوا أو انتهكت حقوقهم بما يحقق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي وينبذ ثقافة الانتقام والثأر.

وقال الوزير في افتتاحه اللقاء التشاوري لمناقشة مسودة قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي نظمته وزارتا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان أمس بصنعاء أن الهدف من انعقاد اللقاء التشاوري ان يكون المجتمع بكافة أطيافه ومؤسساته شريكا في وضع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من خلال تقديم المقترحات المعدلة لمسودة القانون، وكذا الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال، لكي يتسنى لليمن الأخذ بأفضل مكونات آليات العدالة الانتقالية بشقيها الصفح والتسامح وتحقيق العدل للضحايا والمجتمع.

المعنية في اليمن إلى الاستفادة من تجارب المفوضية السامية والدول الأخرى في هذا الجانب، فإنه أكد مواصلة نقاشاته مع منظمات المجتمع المدني لفتح مكتب للمفوضية في اليمن . في حين استعرضت كلمة منظمات المجتمع المدني التي ألقاها الدكتور ياسين القباطي الصراعات التي حدثت خلال العقود الماضية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية وارتفاع معدلات البطالة والفقر.. داعية كل اليمنيين من مختلف الأطياف والانتماءات للإسهام الفاعل في مؤتمر الحوار الوطني الشامل لانجاز المهام التاريخية لتأسيس اليمن الجديد وارساء الدولة المدنية التي يحلم بها أبناء اليمن.

إلى ذلك تناولت كلمة الشباب التي ألقاها وكيل كرمات أهمية قانون العدالة والمصالحة الوطنية في تعويض الضحايا والمتضررين من الصراعات السياسية.. مشددة على أن لا يشمل القانون جرائم الاستيلاء على المال العام والنص على أنه من حق كل أصحاب المصلحة من الموظفين والمنظمات تقديم بلاغات وشكاوى إلى الجهات المختصة والتي عليها أن تبشر في التحقيق والمساءلة القضائية في كل حالات إساءات استغلال السلطة . وأشارت إلى أهمية تشكيل لجان للمصالحة في كل محافظة من القيادات الاجتماعية والسياسية تتولى عملية التواصل مع الضحايا والمهتمين والسعي لعمل مصالحة وتقديم مقترحات بشأن التعويض والتكريم .

اشتملت على ضمانتين لعدم تكرار الانتهاكات في المستقبل، الأولى الإصلاح المؤسسي الذي سيشمل كافة مؤسسات الدولة بما في ذلك الأجهزة الأمنية بهدف تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، والثانية تتمثل بإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان طبقا لمبادئ باريس.

وشدد الوزير المخلافي على ضرورة استكمال إجراءات فتح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن بعد إقرار مجلس الوزراء بالموافقة على فتح المكتب.. متمنيا أن يخرج ممثلو الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات والشباب من مختلف المحافظات بتوصيات جوهرية تسهم في تفعيل نصوص القانون على أرض الواقع .

من جانبه قال الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط فاتح عزام أن مسودة قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تعد خطوة مهمة لمعالجة الأحداث التي شهدتها اليمن لبناء مرحلة جديدة قائمة على أسس الحق والعدل.

وشدد عزام على ضرورة إعطاء الوقت الكافي لإيجاد آلية لتحقيق عدالة انتقالية ذات مصداقية تتوافق عليها الأطراف اليمنية وتحقيق العدالة للضحايا وتعويضهم وتعمل على الإصلاح المؤسسي والتشريعي وعدم تكرار ما حدث مستقبلا لبناء مستقبل آمن لليمن.

وفيما دعا الممثل الإقليمي للمفوضية الجهات

والمصالحة الوطنية" تعنى بالمصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع اليمني نتيجة ما خلفته الصراعات السياسية من عام 94م حتى الآن وتعويض وجبر ضرر من انتهكت حقوقهم أو عانوا من تلك الصراعات وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل . وبين وزير الشؤون القانونية أن مسودة القانون

مختلف مكونات المجتمع اليمني بمن فيهم الشباب . وأوضح أن تصميم نظام العدالة الانتقالية في هذه المسودة قد التزم بجوهر المعايير القانونية الدولية الخاصة بالعدالة الانتقالية، حيث سيتم بموجب هذا القانون إنشاء هيئة مستقلة تسمى "هيئة الإنصاف

وأشار إلى أن قانون العدالة " يؤكد ضرورة إشراك الجماعات المسلحة كالحوثيين والحراك في عملية تحقيق العدالة والاستفادة منها من حيث العفو وجبر الضرر، وهذا بالضرورة يقتضي نزع السلاح من الجماعات المسلحة بناء على تشريع تقرر أسسه نتائج مؤتمر الحوار الوطني الذي سيشترك فيه

بسر شركة طيران السعودية أن تعلن لزيائنها الكرام ووكالات السفر والشركات والمؤسسات عن إنضمام السيد جرهام هندرسون الخبير في استراتيجيات الطيران التجاري الى طاقم الإدارة التجارية بالشركة بوظيفة المدير التجاري التنفيذي (CCO) وهذا يأتي ضمن الخطه التجارية للشركة في توسيع نشاطها المتمثل في نقل الركاب واجراءات الشحن (قريباً) وكذلك التأهيل نحو الأفضل لتقديم خدماتنا الى مختلف محافظات الجمهورية اليمنية والمحطات الإقليمية.



السيد عبد الرحمن الصائدي  
مدير المبيعات والتسويق



السيد جرهام هندرسون  
المدير التجاري التنفيذي  
الخبير في استراتيجيات الطيران التجاري



السيد عبد الكريم الفاضلي  
مدير خدمات الركاب والمطارات



السيد طه الزكوي  
مدير التخطيط التجاري



طيران  
السعودية  
الناقل الوطني الثاني في اليمن

تلاستفسار والحجز  
٥٦٥٦٥٦ ٠١  
من الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة منتصف الليل  
www.felixairways.com